

مؤشر مدراء المشتريات PMI® لمصر التابع لمجموعة IHS Markit

تحسن الظروف التجارية للقطاع غير المنتج للنفط في مصر للمرة الأولى في 14 شهراً

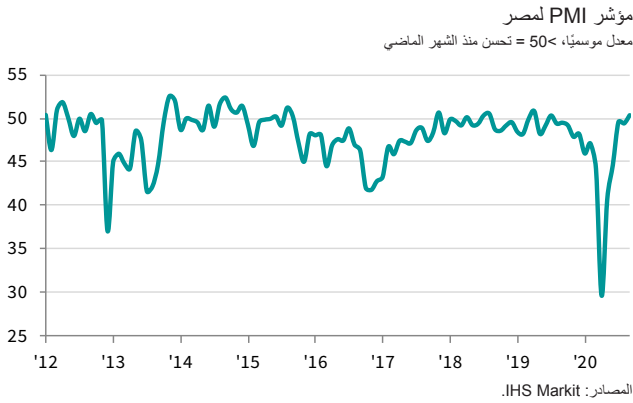
النتائج الأساسية:

مؤشر PMI مصر يسجل قراءة أعلى من 50.0 نقطة لأول مرة منذ شهر يوليو 2019

تسارع نمو الأعمال الجديدة إلى أعلى معدل في ما يزيد قليلاً عن خمس سنوات

انخفاض معدل التوظيف بأبطأ وتيرة في عشرة أشهر

تم جمع البيانات خلال الفترة من 11 إلى 22 سبتمبر 2020.



تعليق

في إطار تعليقه على نتائج دراسة مؤشر مدراء المشتريات في مصر، يقول ديفيد أوبن، الباحث الاقتصادي بمجموعة IHS Markit:

"أظهرت البيانات الأخيرة لمؤشر مدراء المشتريات في مصر مزيداً من التفاؤل للشركات، حيث أشار مؤشر شهر سبتمبر إلى تحسن الظروف الاقتصادية لأول مرة منذ 14 شهراً. وفي حين كان المؤشر في النطاق الإيجابي بشكل هامشي فقط مسجلاً 50.4 نقطة، فقد كان أيضاً أعلى من مستواه المتوسط وهو 48.1 نقطة.

"يشير هذا إلى أن الاقتصاد غير المنتج للنفط يشهد تحولاً متواضعاً نحو الأفضل بعد التأثير المدمر لوباء كوفيد-19. ظلت سلسلتا الإنتاج والطلبات الجديدة في نطاق التوسع لمدة ثلاثة أشهر، مما يشير إلى صورة أكثر تفاؤلاً للربع الثالث من عام 2020.

"ارتفع مؤشر التوظيف أيضاً إلى أعلى مستوياته في عشرة أشهر، وأشار إلى انخفاض طفيف في القوى العاملة. وفي حين أن معدل نمو الوظائف متأخر عن نمو النشاط التجاري، فإن الزيادات المستمرة في الأعمال المتراكمة والإشارة إلى التوظيف لدى بعض الشركات تشير إلى توقعات أقوى للتوظيف في الربع الأخير من العام".

أظهرت أحدث بيانات الدراسة أن القطاع الخاص المصري غير المنتج للنفط تسجل أول انتعاش اقتصادي له منذ 14 شهراً خلال شهر سبتمبر، حيث أدى التحسن في طلب المستهلكين ومبيعات التصدير إلى ارتفاع أقوى في النشاط التجاري، في حين استقرت المخزونات. علاوة على ذلك، وفي ظل زيادة أخرى في الأعمال المتراكمة، تراجعت أعداد الموظفين بأبطأ معدل لها في عشرة أشهر.

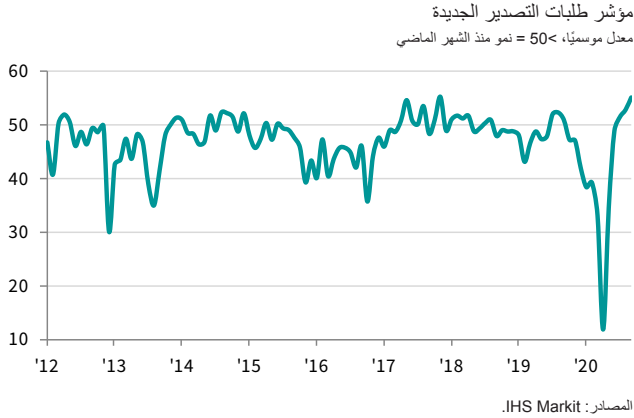
سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) لمصر التابع لمجموعة IHS Markit - هو مؤشر مركب يُعدّل موسميًا تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - ارتفاعاً من 49.4 نقطة في شهر أغسطس إلى 50.4 نقطة في شهر سبتمبر، مشيراً إلى وجود تحسن خلال فترة الدراسة الأخيرة. علاوة على ذلك، كانت هذه أول قراءة تتجاوز 50.0 نقطة منذ شهر يوليو 2019.

ومع ذلك، أشارت القراءة الأخيرة إلى تحسن هامشي فقط في الأوضاع التجارية، مما يشير إلى أن الاقتصاد المصري غير المنتج للنفط لديه مجال أكبر للتعافي إلى مستوى الأداء الذي كان قائماً قبل جائحة فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19).

واستمراراً للتوجه الإيجابي خلال الربع الثالث، شهدت الشركات ارتفاعاً إضافياً في النشاط التجاري في شهر سبتمبر. وكان معدل التوسع هو الأسرع منذ شهر يوليو 2019، على الرغم من أنه كان متواضعاً بشكل عام.

وقد كان هذا الارتفاع هو الثالث على التوالي في الأعمال الجديدة في شركات القطاع الخاص المصري غير المنتج للنفط. وتجدر الإشارة إلى أن معدل نمو المبيعات تسارع إلى أقوى مستوياته في أكثر من خمس سنوات. وعلق كثير من الشركات على زيادة نشاط السوق حيث تم تخفيف قيود كوفيد-19، على الرغم من استمرار سريان بعض تدابير التباعد الاجتماعي. وساعدت إعادة فتح الأعمال في زيادة الطلبات والعقود الجديدة، مع نمو مبيعات الصادرات بشكل قوي أيضاً.

تابع...



أدى التحسن الاقتصادي بالشركات إلى التراجع عن خفض الوظائف في شهر سبتمبر، حيث كان الانخفاض الأخير في أعداد الوظائف هو الأضعف منذ عشرة أشهر. وجدير بالذكر أن بعض الشركات قامت بزيادة معدل التوظيف بسبب زيادة الأعمال الجديدة، وهو ما عوض جزئياً عن تخفيض أعداد القوى العاملة بشركات أخرى. سجل ارتفاع في الأعمال المتراكمة للشهر الخامس على التوالي، مما يسلط الضوء على الضغوط المتزايدة على القدرات الإنتاجية في القطاع الخاص.

أما على صعيد المشتريات، فقد أفادت الشركات بعدم تغير مستوى المخزون بشكل عام، لتنتهي بذلك سلسلة استنفاد المخزون التي استمرت تسعة أشهر. وقد وجدت بعض الشركات المشاركة أن الزيادات المتتالية في الطلبات الجديدة دفعتهم إلى زيادة المخزون لدعم انتعاش الإنتاج. وساعدت هذه الإجراءات على تعويض التخفيضات في شراء مستلزمات الإنتاج في شركات أخرى. في غضون ذلك، تراجع طول مواعيد التسليم للشهر الثالث على التوالي.

تباطأ تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج مرة أخرى في شهر سبتمبر، حيث أشارت أحدث البيانات إلى أضعف زيادة في إجمالي التكاليف لمدة ثلاثة أشهر. ويعود هذا جزئياً إلى ارتفاع قيمة الجنيه المصري وانخفاض أسعار بعض المواد الخام. ومع ذلك، أدى الارتفاع المتواضع في أسعار مستلزمات الإنتاج إلى أسرع زيادة في أسعار الإنتاج لمدة عام.

وأخيراً، لم تتغير توقعات الشركات إلى حد كبير في شهر سبتمبر، وظلت أقل من التوجه السائد على مدار السلسلة، حيث كانت 36% من الشركات واثقة من أن النشاط سيتحسن خلال الاثني عشر شهراً القادمة.

تعليق

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44 207 064 6237
david.owen@ihsmarkit.com

كاثرين سميث
العلاقات العامة
IHS Markit
هاتف: +1 781 301 9311
katherine.smith@ihsmarkit.com

نبذة عن IHS Markit (بورصة نيويورك: IHS) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للمعملاء معلومات الجليل المعقل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة واثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2020. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة katherine.smith@ihsmarkit.com.
لقراءة سياسة الخصوصية، انقر [هنا](#).

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)
تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنظمة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأوضاع الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

إخلاء المسؤولية
تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحدث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "PMI® Purchasing Managers' Index" إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.